المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي
ANNUAL REPORT 2022

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

هاتف: 2977050 2 970+ فاكس: 2977052 2 970+
ص.ب: 626 رام الله - فلسطين

www.pdic.ps
info@pdic.ps

فهرس
المحتويات

قائمة المصطلحات	4
الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية، الأهداف المهام	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
كلمة المدير العام	11
حوكمة المؤسسة	14
-مجلس الإدارة	15
-اللجان الداخلية	20
-الهيكل التنظيمي	22
-إدارة المخاطر المؤسسية	24
نظام ضمان الودائع في فلسطين	25
-الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة	27
-الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين	29
-المهام للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	30
أداء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2022	31
-الودائع الخاضعة لأحكام للقانون	32
-الودائع المضمونة بالكامل	32
-الودائع المضمونة جزئيا	33
-التعويض الفوري	34
-رسوم الاشتراك	34
-المحفظة الاستثمارية	36
-توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع	37
-الخطة الاستراتيجية للمؤسسة	38
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2022	40
المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للعام 2022	50
القوائم المالية	54
تقرير مدققي الحسابات المستقل	55
قائمة المركز المالي	57
قائمة الدخل	58
قائمة الدخل الشامل	58
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	59
ايضاحات حول القوائم المالية	61

الجـــــداول

جدول (1): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الأعضاء للفترة (2015-2022) 34
جدول (2): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل 39
جدول (3): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها (2021-2022) 42
جدول (4): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) (2021-2022) 42
جدول (5): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2014-2022) 43
جدول (6): أهم مؤشرات الأداء المالي (2020-2022) 47
جدول (7) البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2022 48
جدول (8) توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافياً حسب المنطقة (بالمليون دولار) 49

الاشكـــــال

شكل(1): شبكة الأمان المالي 26
شكل (2): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين 29
شكل (3): ودائع العملاء الخاضعة للقانون 32
شكل (4): استثمارات المؤسسة 36
شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2022) 41
شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2021-2022) 42
شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 43
شكل(8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 43
شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2010-2022) 45
شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2022 46
شكل (11): التغير في إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2020-2022) 47
شكل (12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2022 48
شكل (13): إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للفترة (2012-2022) 51
شكل(14): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2022) 51
شكل(15): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2022) 52
شكل(16): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2015-2022) 52
شكل (17): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة (2012 - 2022) 53

قائمة
المصطلحات

البنـوك الأعضــاء

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

الودائـــــع
الخاضعـة لأحكـام القانــون

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد الفلسطينية، ودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

الودائـــــع
الخاضعـة للتعويـض الفــوري

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى)، والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائـــــع
المضمـــونة كليـــاً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

الودائـــــع
المضمـــونة جزئيـــاً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

سقـــف التعويـــض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيته ويساوي 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

الهيئـة الدوليـة لضامنـي الودائـــع (IADI)

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرّها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (94) عضواً و(12) مؤسسات تابعة و(17) شريكاً.

المبادئ الأساسية
لأنظمـــة ضمـــان الودائـــع

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

عن
المؤسسة

الرؤيـــــة

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالــة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيــم الجوهريــة

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهـــداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

المهـــام

حُددت مهام وصلاحيات المؤسسة ضمن المادتين (21، 30) من قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم(7) لسنة 2013، وهي مهمة تعويض المودعين عن قيمة ودائعهم المؤمنة لدى البنوك الأعضاء بالإضافة الى صلاحية تصفية البنك في حال صدر قرار بتصفيته من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وبذلك تكون المؤسسة وفق هذه المواد تمتلك صلاحية " الدفع الإضافي أي ما يعرف بـ Pay Box Plus".

وضمن سعي المؤسسة لتوسيع نطاق مهامها استحدثت مؤخراً تعديلات على قانونها الأساسي رقم (7) لسنة 2013 كان آخرها تعديلات رقم (15) من العام 2021، التي منحت المؤسسة صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرّة من قبل سلطة النقد -باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح-من مواردها الذاتية للعضو الذي قد يتعرض للاضطرابات لأي مشاكل جوهرية تؤثر على مركزه المالي وتهدد بانهياره. كما وتضع المؤسسة وسلطة النقد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار.

كلمة رئيس مجلس الإدارة
السيد فـــراس ملحـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني -بالأصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع -تقديم التقرير السنوي التاسع للمؤسسة للعام 2022 التزاماً منّا بسياسة الإفصاح عن أهم التطورات والإنجازات الخاصة بالمؤسسة خلال العام 2022، مؤكداً على الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، وكدعامة أساسية في حماية أموال المودعين.

لقد أظهرت الأزمة التي مرت بها بعض البنوك الأمريكية والسويسرية على أهمية دور أنظمة الحماية لأموال المودعين. ولحسن الطالع، لم نتأثر بالصعوبات التي واجهت تلك البنوك العالمية مؤكداً هنا أن جميع المؤشرات للقطاع المصرفي الفلسطيني تدل على متانته وقوته. ولا شك أن نظام الحماية الذي توفره المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يتوافق مع المعايير الدولية، خاصة في مجال استثمار محفظة المؤسسة في أكثر أدوات الاستثمار أماناً وقوةً تحت إشراف لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

تعمل المؤسسة في ظل بيئة مالية ومصرفية مستقرة، فقد أظهرت مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2022 نتائج إيجابية، فلقد بلغ إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2022 ما يقارب 16,468.2 مليون دولار، فيما بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين حوالي 21,404.4 مليون دولار، كما وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2022 ما مقدارُه 229.2 مليون دولار مقابل 177.4 مليون دولار في نهاية العام 2021 وبزيادة قدرُها 51.8 مليون دولار وبنمو بلغ 29.2%، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2022 بمقدار 270.8 مليون دولار أو ما نسبتُه 2.6% عن مستواه في العام 2021 ليصل إلى حوالي 10,592.4 مليون دولار. وهنا أشير إلى استمرار البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية بنسبة 16.3% في نهاية العام 2022، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 101.2% في نهاية العام 2022 بالمقارنة مع مستواها البالغ 94.7% والمسجل في نهاية العام 2021، وانخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 2.41%، حيث بلغت حوالي 4.05% في العام 2022 مقارنةً بـ 4.15% في العام السابق.

واصلت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تعزيز حضورها على الصعيدين المحلي والعالمي، إذ أنها شاركت في العديد من المؤتمرات العربية والدولية، الأمر الذي مكنها من تبادل الخبرات ومواكبة أحدث التطورات في مجال حماية أموال المودعين، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

وفي الختام، أتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي التاسع للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2023 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

فراس ملحم

كلمة المديـــر العـــام
السيد لـــؤي حـــواش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2022، والذي يلقي الضوء على أبرز الأنشطة والتطورات التي شهدتها المؤسسة، وذلك التزاماً من المؤسسة لتحقيق رؤيتها في المساهمة في الاستقرار المالي والمصرفي في فلسطين وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي الفلسطيني.

قامت المؤسسة خلال العام 2022، باعتبارها عضواً هاماً ضمن شبكة الأمان المالي الفلسطيني بمواصلة العمل على تطوير نطاق صلاحياتها ليشمل صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرّة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للبنوك الأعضاء التي قد تتعرض لأزمات مالية تؤثر على مراكزها المالية وذلك باستخدام مواردها الذاتية، بالإضافة إلى صلاحيات تصفية البنوك المتعثرة وتعويض المودعين عن قيمة ودائعهم.
في هذا السياق، رفعت المؤسسة نسبة رسوم الاشتراكات الثابتة منذ بداية العام 2022 لتصبح 0.2% على متوسط إجمالي الودائع المشمولة بالضمان، مقارنة عمّا كانت عليه في العام السابق بواقع 0.1% من متوسط إجمالي الودائع المشمولة بالضمان، بهدف تعزيز احتياطيات المؤسسة لمجابهة أية أزمات مستقبلية.

كما واصلت المؤسسة جهودها خلال العام 2022 في تطوير مؤشراتها ذات الصلة بالودائع والمودعين، حيث بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 15,683.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقارنة بـ 15,667.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.10%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,342 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ قيمته 6,697 دولار لعام 2022 مقارنة بـ 2,171 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 7,218 دولاراً في نهاية عام 2021، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى 94.23% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام 2022.

تميز أداء المؤسسة المالي خلال العام 2022، حيث ارتفع إجمالي إيرادات المؤسسة حوالي 29.8 مليون دولار في نهاية العام 2022، وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 264.3 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبنسبة نمو مقدارها 15.19% عن نهاية العام السابق.

وضمن رؤية المؤسسة وأهدافها بضرورة رفع نسبة وعي الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين قامت بإعداد دراسة مسحية بهدف قياس نسبة وعي الجمهور ومعرفته بالمؤسسة وأهدافها في العام، حيث بلغ المؤشر 41% محققا نمواً بنسبة 43.4% عن العام 2019، كما قامت المؤسسة بعقد سلسة من ورشات العمل واللقاءات التوعوية لعدد من البنوك الأعضاء والجمعيات والمؤسسات التعليمية، تم من خلالها التعريف بالمؤسسة وطبيعة عملها ومهامها، كما واستخدمت المؤسسة مختلف وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها لنشر المزيد من المعلومات حول طبيعة عمل المؤسسة.

كما شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة محلياً وعالمياً، ويأتي ذلك تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرّامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية.

ستستمر المؤسسة خلال العام 2023 في بذل قصارى جهدها ضمن رؤية وخطط واضحة ومنهجية عمل مدروسة للوصول لأعلى مستويات الريادة في نظام ضمان الودائع، وتحقيق الحماية اللازمة لجمهور المودعين وذلك تعزيزاً لدورها التكاملي مع سلطة النقد الفلسطينية في المساهمة في استقرار القطاع المالي والمصرفي.

هذا ما اظهرته مؤخراً الأزمة الأمريكية والناتجة عن انهيار عدد من البنوك الكبيرة، إذ أكدت على أهمية دور أنظمة ضمان الودائع في القطاع المصرفي للدول في احتواء الصدمات والأزمات المالية.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وكافة موظفيها، ولأعضاء شبكة الأمان المالي "سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية"، وإلى كافة البنوك الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك في فلسطين، مؤكدين أننا سنستمر في الارتقاء بعملنا محلياً ودولياً بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في هذا القطاع، ومحققين رسالتنا وأهدافنا في سبيل استقرار العمل المصرفي الفلسطيني.

حوكمة المؤسسة

مجلـــس إدارة
المؤسســـة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

1. محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
2. ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
3. مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
4. أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

يتولى مجلس إدارة المؤسسة عدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

أعضاء مجلس الإدارة

معالي د. فراس ملحم

محافظ سلطة النقد الفلسطينية ورئيس مجلس إدارة
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

عُيّن الدكتور فراس ملحم محافظاً لسلطة النقد بمرسوم رئاسي بتاريخ 2021/1/3، ويترأس مجلس إدارة كل من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والمعهد المصرفي الفلسطيني. وخدم ملحم قبل تعيينه محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية عضواً في مجلس إدارتها لمدة خمسة سنوات وكان مسؤولاً بمكتب التظلمات في سلطة النقد لمدة أربعة سنوات.

الدكتور فراس ملحم حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة بلجيكية عام 2004، والماجستير من جامعة بيرزيت عام 2000، والبكالوريوس من جامعة مغربية عام 1993، وهو عضو نقابة المحامين الفلسطينية.

عمل رئيساً لفريق حكم القانون (العدالة والأمن)، وكان مسؤولاً عن ملف العلاقات الاقتصادية في مكتب الرباعية لمدة تزيد عن سبع سنوات.

كما عمل الدكتور ملحم لسنواتٍ طويلة امتدت لما يقارب ثمانية عشر عاماً، باحثاً ومستشاراً في عدة مشاريع في الجوانب القانونية والاقتصادية ومحاضراً في كلية القانون بجامعة بيرزيت.

د. محمـــد الأحمـــد
عضـــــــو

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وقام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. عـــــادل زاغـــه
عضـــــــو

ولد في نابلس عام 1956، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام 1994، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام 1984، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 1981. يعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديراً لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة 1994-1999، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1999-2004، ومديراً للتخطيط والتطوير عام 2005، ثم نائباً لرئيس الشؤون الإدارية والمالية للجامعة في الفترة 2011-2016، وخلال الفترة 2021-2023. كما ويعمل حالياً على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام 2050. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

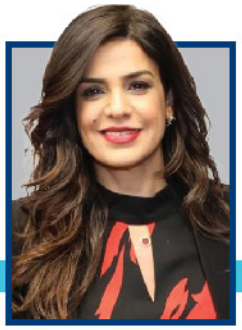

الفاضلــة رولا شنـــار

عضـــــو

تمتلك شنار أكثر من عشرين عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الأوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقبل أن تكون مؤسس ومدير شركة فورورد للاستشارات التجارية، عملت رولا كمدير برامج في مؤسسة التعاون في فلسطين وقبل ذلك كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم النمو الاقتصادي والريادة، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من 15 دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شؤون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني - فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام 2010 سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الأعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن - تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الإبداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2019.

السيد طـــارق المصـــري

عضـــــو

تقلّد السيد المصري عدة مناصب في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهو يشغل حالياً منصب مراقب الشركات في الوزارة، وكان في الفترة 2014-2018 يشغل منصب مدير عام تسجيل الشركات، وقبل ذلك شغل منصب مستشارا لوزير الاقتصاد الوطني.

السيد المصري كان عضواً لدى أكثر من مؤسسة وطنية مثل: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والمجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، والمعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. وكان مقرراً لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، كما ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية منذ عام 1995.

السيد أحمـــد الصبـــاح

عضـــــو

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، ويشغل منذ العام 2013 منصب المحاسب العام للوزارة، بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية. وفي الفترة بين 2007 و2008 عمل مديراً عاماً للحسابات العامة، وقبل ذلك وفي عام 2003 وحتى عام 2007 كان مديراً عاماً للخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات في وزارة المالية.

السيد الصباح مثّل الحكومة ووزارة المالية بالعديد من المؤسسات الوطنية والسيادية بحيث كان عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فعلى سبيل المثال كان عضو مجلس سابق في إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس سابق إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك عضو سابق في شركة النقل الوطنية للكهرباء. يشغل حاليا السيد احمد الصباح المواقع الإشرافية التالية: نائب رئيس مجلس إدارة المعهد المالي الفلسطيني للضرائب، وعضو مجلس إدارة شركة النقل الوطنية للمياه، وعضو مجلس إدارة في الشركة الفلسطينية للأقمار الصناعية (بال سات)، وعضو مجلس أمناء في جامعة خضوري، وما زال يشغل منصب المحاسب العام للدولة حتى تاريخه.

يحمل السيد احمد الصباح أكثر من شهادة كان آخرها شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت منذ عام 2007. بالإضافة إلى بكالوريوس محاسبة ودبلوم عالي بالإدارة العامة من جامعة بيرزيت.

السيد إيـــاد جـــودة
عضـــــــو

السيد إياد جودة هو المؤسس والمدير العام المشارك لشركة "حلول التنمية" وهي شركة استشارات متخصصة في مجال التنمية الاقتصادية وإدارة الأعمال.

يمتلك السيد جودة أكثر من 30 سنة خبرة في مجالات متنوعة منها تنمية القطاع الخاص واستراتيجيات الأعمال والتسويق، شملت معرفته العديد من المجالات منها ما يتعلق بالخدمات المالية والصناعية والزراعية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

خلال مسيرته المهنية، تقلّد السيد جودة العديد من المناصب الإدارية العليا منها الرئيس التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد-المؤسسة الوطنية لتشجيع الصادرات)، ومدير التسويق لدى بيت لحم 2000، والمدير العام لمركز موارد التنمية، والمدير العام لمجموعة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل السيد جودة منصب عضو في مجلس أمناء جامعة بيرزيت (أمين صندوق الجامعة)، وعضو مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وعضو مجلس إدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني. كما شغل سابقاً مناصب عدة في المؤسسات الوطنية الفلسطينية منها، عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، نائب رئيس مجلس الصادرات الفلسطيني، وفي مؤسسة أصالة للإقراض.

السيد جودة حاصل على دبلوم عالي في الشؤون المالية والإدارية من خلال برنامج زمالة هيوبرت همفري من جامعة بوسطن، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت.

اللجـــــان
الداخليـــة

1 لجان منبثقة عن مجلس إدارة
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

لجنـة الحوكمـة

د. محمد الأحمد -رئيساً.
السيد طارق المصري.
الفاضلة رولا الشنار.

لجنة الاستثمار والتمويل

الدكتور فراس ملحم -رئيساً.
السيد أحمد الصباح.
د. عادل الزاغة.
السيد لؤي حواش - المدير العام.

لجنة التدقيق الداخلي

السيد طارق المصري- رئيساً.
السيد إياد جودة.
د. محمد الأحمد.

لجنة إدارة المخاطر

السيد إياد جودة - رئيساً.
السيد طارق المصري.
د. محمد الأحمد.

2 لجان شكّلت بحكم القانون

لجنة التصفية

- المدير العام، السيد لؤي حواش-رئيساً.
- ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق عودة الله.
- ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد رائد عبيد.
- مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:
  - السيد سامر مصلح، خبير مالي.
  - أ. طارق طوقان، خبير قانوني.

الهيكل التنظيمي

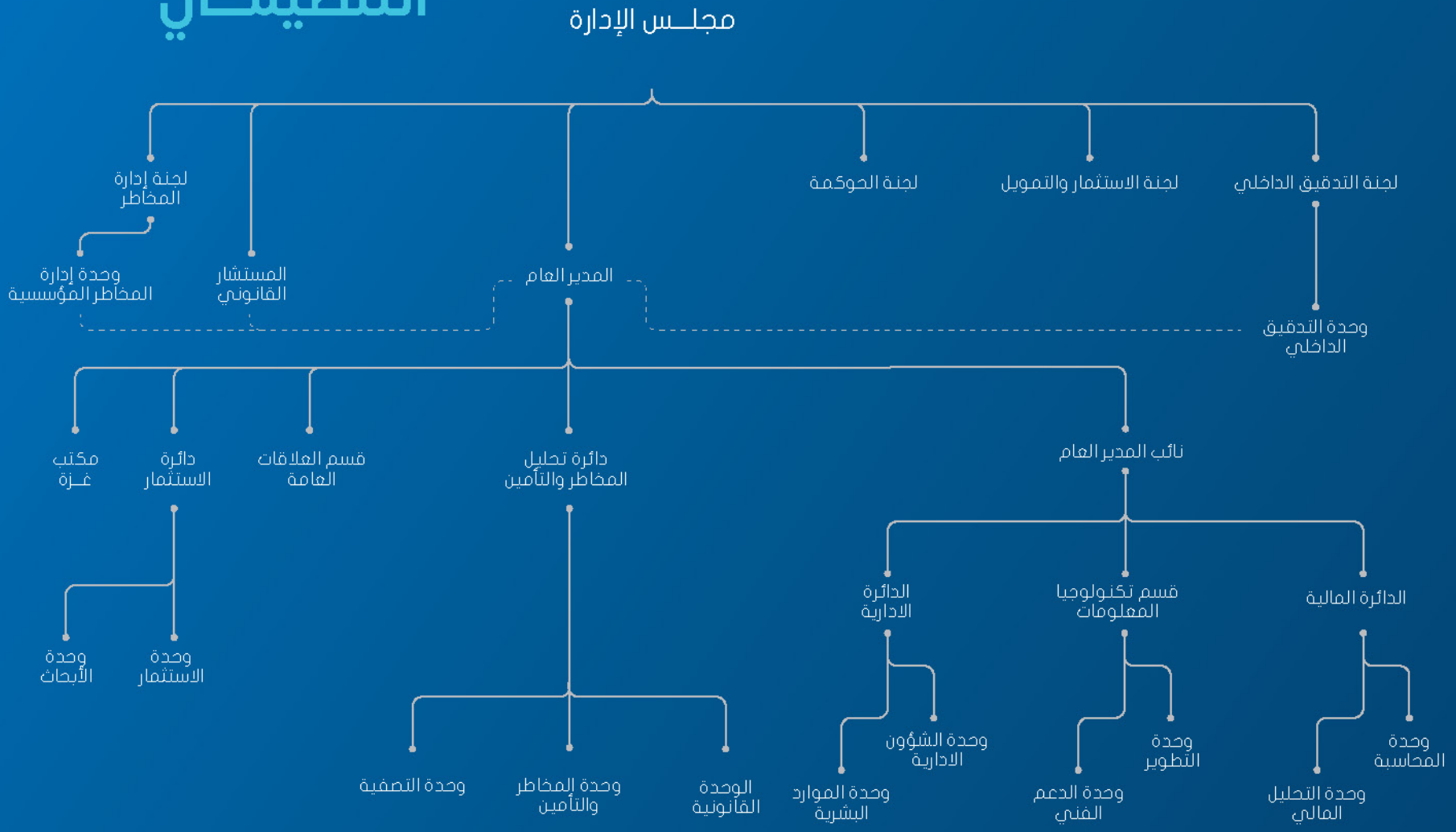

إدارة المخـــاطر
المؤسسيـــــة

تطبق المؤسسة أفضل ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية لتعزز قدرتها على إدارة مخاطرها والحد من الآثار السلبية لها على عمل المؤسسة مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

يحدد إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية في المؤسسة منهجاً لإدارة المخاطر لتمكين الفهم العام لكيفية إدارة المؤسسة لمخاطرها ويتم تزويد موظفيها بكافة المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر بفعالية، والتركيز على جعل مبدأ إدارة الخطر عمل يومي يلازم كافة العاملين داخل المؤسسة التي يخدم أهدافها واستراتيجياتها المستقبلية المبنية أساسا على التوقع والتنبؤ بالمستقبل.

تعكف المؤسسة حاليًا على تطوير إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية بما يشمل أفضل المنهجيات والأدوات والأساليب والبرامج لتعزيز قدرات إدارة المخاطر المؤسسية وتحديد السمات التي ستجعل إدارة المخاطر المؤسسية فعالة وقابلة للقياس وتزويد المؤسسة بخريطة طريق لتحسين ممارسات إدارة المخاطر باستمرار وتطوير ثقافة إدارة المخاطر في المؤسسة.

ستواصل المؤسسة العمل على تحسين استعداداتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها وتطويرها بشكل مستمر.

نظـــــام
ضمـان الودائـــع
في فلسطيـــن

نظام ضمان الودائع في فلسطين

يشير "نظام ضمان الودائع" إلى الآليات التي تضعها الحكومات لتشمل كافة القوانين والتشريعات والتعليمات التي تهدف إلى حماية أموال المودِعين (خاصة الصغار منهم) والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي.

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، والذي تم إقراره من قبل سيادة الرئيس بتاريخ 2013/5/29، وذلك بهدف حماية أموال المودعين لدى الجهاز المصرفي وتعزيزاً لثقافة إدارة المخاطر بصورة سليمة من أجل حماية استقرار النظام المالي، كما وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية الأمر الذي منحها الاستقلال الإداري والمالي.

وتعد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ركناً أساسياً ضمن شبكة الأمان المالي في الدولة فهي ضرورية لضمان حسن سير العمل في النظام المالي إذ أنها تعمل على تقديم ضمانات للمودعين لدى الجهاز المصرفي بعدم خسارة أموالهم المودعة لدي البنوك الأعضاء في نظام ضمان الودائع في فلسطين، وذلك في حال تعثر أحد هذه البنوك، الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

شبكة الأمان المالي في فلسطين

تؤدي المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دورًا مهمًا في القطاع المصرفي وذلك من خلال قيامها بتصفية البنوك المتعثرة وتمويل الإجراءات التصحيحية المقرّة من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى قيامها بتعويض أموال المودعين، كما وتعمل المؤسسة على الدوام للامتثال بكافة المعايير والمبادئ الدولية.

شكل(1): شبكة الأمان المالي

الجهـــــاز الإداري
والتنفيـذي للمؤسســة

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام 2022 تسعة عشر موظفاً في مختلف التخصصات.

يتكون الجهاز الإداري للمؤسسة مما يلي:

المديــر العــام

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسندت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

دائرة تحليل المخاطر والتأمين

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني، حيث تقوم الدائرة بمتابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات اللازمة لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر. بالإضافة إلى القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، تقوم الدائرة بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

الدائرة المالية

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار.

الدائرة الادارية

تهتم الدائرة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، من خلال استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين، كما وتعمل الدائرة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات اللازمة بهدف رفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

وحدة التدقيق الداخلي

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

وحدة إدارة المخاطر المؤسسية

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة.

قسم تكنولوجيا المعلومات

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلاً في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل.

قسم العلاقات العامة

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة عبر وسائل الاتصال الفضلى.

دائرة الاستثمار والأبحاث

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات والدراسات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

مكتب غزة

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة والتواصل مع جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة. كما ويشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

الملامـــح الرئيسيـــة لنظـــام ضمـــان الودائـــع في فلسطيـــــن

حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتكون حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة ورسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، وعوائد الاستثمار.

شكل (2): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

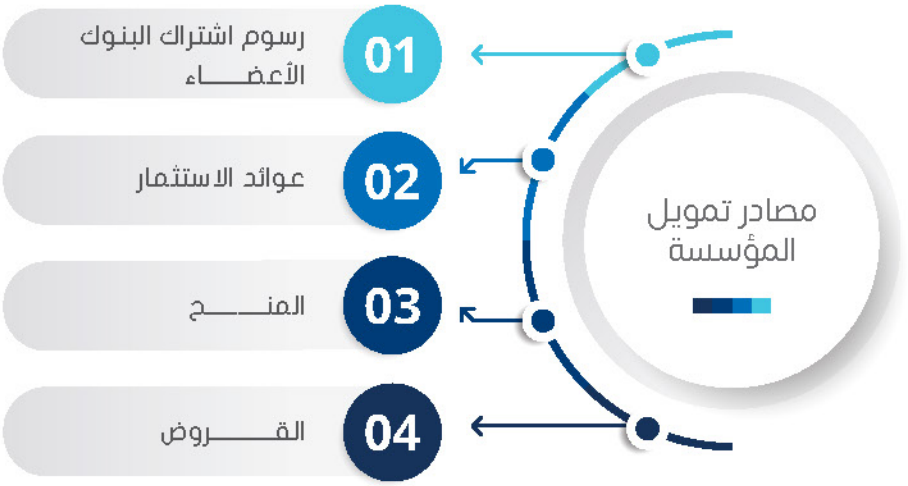

كما يجوز للمؤسسة الحصول على المنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، لكي لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

العضـــوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكاً في العام 2022، منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة.

الاشتراكات

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.2%) اثنان بالألف من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية والبنوك الأعضاء، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما ويجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب كلما اقتضت الحاجة.

المهـــام الرئيسيـــة
للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

1 تعويض المودِعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسب سقف التعويض المحدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته. ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2 التصفية

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه.

وتمتلك المؤسسة صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

3 إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين. لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

أداء المؤسسة
الفلسطينية
لضمان الودائع
خـلال العـام 2022

الودائـع الخاضعـة
لأحكـــــام القانـــــون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 15,683.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقارنة بـ 15,667.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.10%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,342 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 6,697 دولار لعام 2022 مقارنة بـ 2,171 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 7,218 دولار لعام 2021.

شكل (3): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 95.2% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2022

الودائـع المضمونـة
بالكـــــامل

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) ما نسبتُه 21.98% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2022، حيث بلغت ما مقدارُه 3,447 مليون دولار، تعود لحوالي 2,207 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 1,562 دولاراً مقارنة بـ 3,280.2 مليون دولار في نهاية عام 2021 تعود لحوالي 2,033 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 1,613 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2022 حوالي 94.23%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 94.23% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2022.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 21.98% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2022.

الودائــع المضمــونة
جزئيـــــــاً

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد على عشرين الف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى - أي المضمونة جزئياً - فقد بلغت حوالي 12,236.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقارنةً بـ 12,387.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، لتشكلَ ما نسبتُه 78.02% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2022.
وتعود هذه الودائع لحوالي 135 ألف مودع يشكلون ما نسبتُه 5.77% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 90,483 دولاراً في نهاية عام 2022 مقارنة بـ 137 ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ 90,183 دولاراً في نهاية عام 2021.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي 5.77% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام 2022

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 78.02% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2022

التعويـــض
الفـــوري

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2022 ما نسبتُه 23.22%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه 44.11%، وما نسبتُه 54.33% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

رســوم
الاشتـــراك

ارتفعت رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء الى ما مقداره 29,8 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 14,3 مليون دولار في نهاية العام 2021 أي بزيادة قدرها 15,4 مليون دولار ونسبتها 108.1% وذلك نتيجة رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0.2% بدلاً من 0.1% اعتباراً من 2022/01/01، مقابل انخفاض مقداره 7,4 مليون دولار ونسبته 34.3% خلال العام 2021، نتيجة تخفيض نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0.1% بدلاً من 0.2%."

جدول (1): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الأعضاء للفترة (2015-2022)

البند / نهاية الفترة	كانون الأول 15	كانون الأول 16	كانون الأول 17	كانون الأول 18	كانون الأول 19	كانون الأول 20	كانون الأول 21	كانون الأول 22	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,519.0	16,468.2	-0.3%
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,460	1,536	1,604	1,636	1,730	1,806	2,180	2,350	7.8%
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	6,612	6,902	7,472	7,474	7,735	8,384	7,577	7,006	-7.5%
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	8,936	9,713	11,099	11,516	12,726	14,483	15,667	15,683	0.1%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,455	1,531	1,590	1,630	1,724	1,797	2,171	2,342	7.9%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	6,141	6,343	6,980	7,064	7,383	8,060	7,218	6,697	-7.2%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (%)	92.6%	91.6%	92.6%	94.2%	95.1%	95.7%	94.8%	95.2%	0.4%

البند / نهاية الفترة	كانون الأول 15	كانون الأول 16	كانون الأول 17	كانون الأول 18	كانون الأول 19	كانون الأول 20	كانون الأول 21	كانون الأول 22	نسبة النمو
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,619	2,839	4,412	4,490	4,871	5,459	6,027	6,152	2.1%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	1,301	1,382	2,459	2,592	2,760	3,136	3,280	3,447	5.1%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,324	1,386	1,493	1,535	1,618	1,681	2,033	2,207	8.5%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	983	997	1,648	1,688	1,706	1,866	1,613	1,562	-3.2%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئياً (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	7,635	8,331	8,640	8,924	9,966	11,347	12,387	12,236	-1.2%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	132	146	98	95	106	116	137	135	-1.5%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	57,962	57,174	88,482	94,020	94,435	97,681	90,183	90,483	0.3%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	14.56%	14.23%	22.16%	22.51%	21.69%	21.65%	20.94%	21.98%	4.98%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	85.4%	85.8%	77.8%	77.5%	78.3%	78.35%	79.06%	78.02%	-1.32%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	90.9%	90.5%	93.9%	94.2%	93.9%	93.54%	93.67%	94.23%	0.59%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	9.1%	9.5%	6.1%	5.8%	6.1%	6.5%	6.3%	5.8%	-8.7%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنكين (%)	46.40%	45.22%	45.58%	44.64%	44.59%	44.12%	43.54%	44.11%	1.31%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر ثلاثة بنوك (%)	56.70%	53.32%	54.02%	54.49%	55.23%	54.73%	54.39%	54.33%	-0.11%

استثمـــارات
المؤسســـــة

تلخص النقاط ادناه أداء المحفظة خلال العام 2022:

- بلغت صافي أرباح الاستثمار خلال العام 2022 (5,937,578.93 دولار) بنسبة نمو 24.87% مقارنة مع 4,754,923.18 دولار خلال العام 2021، وبمعدل عائد سنوي 2.34% بنسبة نمو عن نفس الفترة لعام 2021 بلغت 9.76% حيث كانت 2.13%.
- نمت محفظة الاستثمار (سندات + ودائع) بنسبة 13.77% حيث بلغت في نهاية العام 2022 (253,753,625 دولار -قيمة دفترية) بعد ان كانت (223,046,600 دولار -قيمة دفترية) في نهاية العام 2021.
- بلغ صافي أرباح محفظة استثمارات السندات 5,424,085.87 دولار، وهو ما يعادل متوسط عائد سنوي مقداره 2.17% منها:
  - أرباح محفظة سندات صندوق البنوك التجارية التي بلغت 4,882,612.33 دولار.
  - أرباح محفظة سندات صندوق البنوك الإسلامية والتي بلغت541,473.54 دولار.
- بلغت أرباح الفوائد على الودائع حتى نهاية العام 2022 مبلغ 513,493.06 دولار 333,702.30، دولار للمحفظة التجارية، و 179,790.76 دولار للمحفظة الإسلامية.

شكل (4): استثمارات المؤسسة

توعيــة الجمهــور
بنظــام ضمــان الودائــع

المبدأ رقم (10) من المبادئ الأساسية وتقييم الامتثال الصادرة عن الهيئة الدولية لضماني الودائع والذي ينص على:

> «الوعي العام: من أجل حماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي، فمن الضروري أن يكون الجمهور على علم بصورة مستمرة حول محددات وفوائد نظام ضمان الودائع»

من ضمن أهداف المؤسسة الرئيسية، رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، حيث تعمل المؤسسة سنوياً على تطوير وتنفيذ حملات توعوية للجمهور الفلسطيني حول المؤسسة وأهمية وجودها، وتستند المؤسسة لإعداد هذه الحملات على دراسات مسح للسوق وفق منهجية علمية ومعالجات إحصائية وعينات حسب الخصائص الديمغرافية والمنطقة لقياس مدى وعي الجمهور بالمؤسسة وأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة من وجهة نظر المجتمع. لقد قامت المؤسسة في بداية العام 2022 بإجراء دراسة مسح ميداني للسوق الفلسطينية حيث بلغ مؤشر نسبة وعي الجمهور بطبيعة عمل المؤسسة حوالي 40%، ولاحقاً للإحصائيات والتوصيات والاستنتاجات المستخلصة من تحليل البيانات، باشرت المؤسسة حملتها التوعوية للثلث الأخير من العام 2022 والتي ستستمر خلال العام 2023.

وتعزيزاً لأواصر التعاون بين المؤسسة ونظيراتها، وعملاً على تبادل واكتساب الخبرات وتمتيناً لبناء والمحافظة على شبكة العلاقات الدولية مع مؤسسات ضمان الودائع، فقد شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات وورشات عمل محلية وإقليمية ودولية عدة خلال العام 2022، أهمها المؤتمر السنوي الدولي لضامني الودائع، حيث تعد هذه المشاركات ضرورة للارتقاء بأعمال المؤسسة وموظفيها بهدف تحقيق أهدافها وقيمها الجوهرية.

الخطـة الاستراتيجيـة
للمؤسســـة

تضع المؤسسة نصب اعينها خطة استراتيجية تهدف الى رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وستسعى الى مد الجسور داخل وخارج الوطن من خلال بناء شبكة علاقات متينة مع المؤسسات الداعمة لتطوير طريقة عملها نحو الافضل دائما.

تطمح الادارة التنفيذية إلى تحقيق رسالة المؤسسة الرّامية إلى تعزيز استقرار وسلامة القطاع المصرفي في فلسطين، وزيادة الثقة عند المواطن الفلسطيني بهذا القطاع، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

تم التركيز في إعداد الخطة الاستراتيجية على عنصر التكنولوجيا من خلال تطبيق انظمة جديدة ستعزز تطوير طريقة عمل المؤسسة وآلية الحصول على البيانات والمعلومات من المصارف وسلطة النقد، وسينعكس ذلك على البيانات والتقارير الدورية المستخرجة.

تولي إدارة المؤسسة اهتماما كبيرا في تطوير العنصر البشري، فهو اللبنة الأساسية التي سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الخطة، حيث اعتمدت الإدارة خطة تدريب وتأهيل طموحة لكافة العاملين وفي شتى المجالات الإدارية والفنية والمالية والتكنولوجية.

استطاعت المؤسسة تحقيق الكثير من أهدافها خلال السنوات السابقة، مما أعطاها الدافع للاستمرار في تقديم ما هو أفضل خلال السنوات القادمة بجهود كافة العاملين بالمؤسسة وبمساندة مجلس إدارتها الموقر.

تقوم المؤسسة دورياً بوضع مؤشرات لقياس مدى إنجاز أهدافها، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال تشكيل لجان على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة، بهدف معالجة أية انحرافات قد تحدث وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم وإجراء التعديلات اللازمة.

تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة في مطلع العام 2024 وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً والمُقرّة من قبل لجنة بازل.

تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2031 نتيجة زيادة رسوم الاشتراك حيث أصبحت 0.2% بدلاً من 0.1%.

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (2): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البنـــــــــد	فعلـــــي		متوقـــــع			
	2021	2022	2023	2024	2025	2026
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	15,667.3	15,683.2	17,057.1	18,551.3	20,176.3	21,943.8
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	6,027.3	6,151.6	6,316.1	6,486.3	6,662.6	6,845.2
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	229.41	264.26	306.04	352.09	402.80	458.61
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	1.464%	1.685%	1.794%	1.898%	1.996%	2.090%
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	3.8%	4.3%	4.8%	5.4%	6.0%	6.7%
احتياطيات المؤسسة الى الاحتياطي المستهدف (%)	48.8%	56.2%	59.8%	63.3%	66.5%	69.7%
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	38.5%	39.2%	37.0%	35.0%	33.0%	31.2%

مؤشـــــرات
القطاع المصرفي الفلسطيـــني
للعـــــام 2022

يعد القطاع المصرفي جزءً لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً لتحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، بحيث تسعى سلطةُ النقد الفلسطينية إلى المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضبط هذه المؤشرات، ولقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2022 تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2021، وفيما يلي ملخصٌ لأهم تطورات تلك المؤشرات[1]:

1 إجمالي الودائع

بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني ما مقدارُه 16,468.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل 16,519 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بانخفاض قدرُه 50.8 مليون دولار ونسبتُه 0.31%، مقابل زيادة مقدارُها 1,380.7 مليون دولار ونسبتُها 9.12% خلال العام 2021.

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2022)

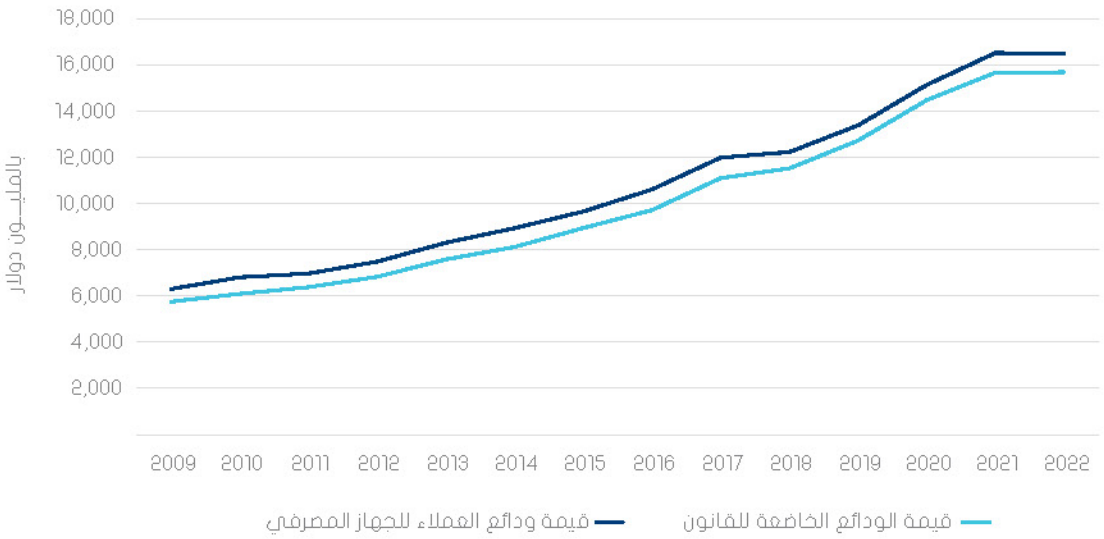

١ بيانات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، قابلة للتعديل.

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2021-2022)

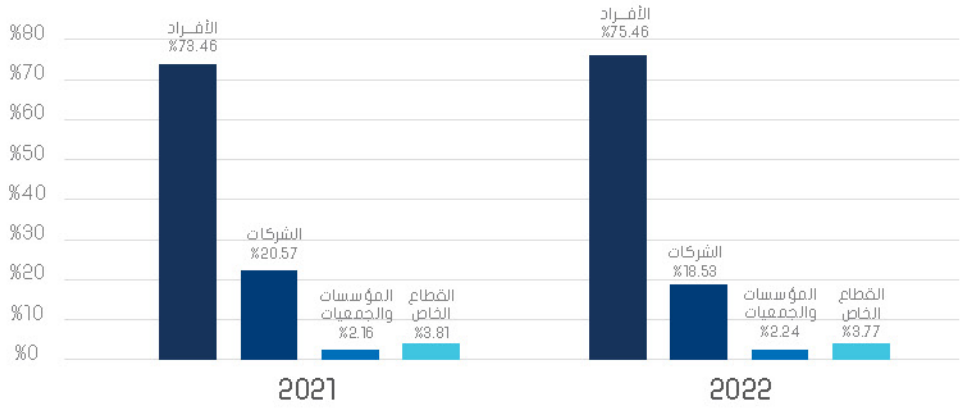

زادت حصة الأفراد والمؤسسات والجمعيات من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2022، حيث بلغت 75.46% و2.24% على التوالي، مقارنة مع 73.46% و2.16% على التوالي في العام 2021، في المقابل تراجعت حصة قطاع الشركات والقطاع العام من إجمالي ودائع العملاء.

جدول (3): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها (2021-2022)

	الأفـــراد	الشركـــات	المؤسســات والجمعيـات	القطاع العام
2021	12,134.9	3,398.6	356.7	628.8
2022	12,426.4	3,051.8	369.0	621.0
نسبة النمو	2.4%	-10.2%	3.5%	-1.2%

شكّلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 75.46% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2022

جدول (4): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) (2021-2022)

	ودائع الشيكل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2021	5,918.1	3,617.4	6,513.3	470.1
2022	6,780.3	3,334.3	5,912.4	441.1
نسبة النمو	14.6%	-7.8%	-9.2%	-6.2%

جدول (5): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية
للأعوام (2014-2022)

السنـــة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف دولار)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالألف)
2014	8,053	882	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731
2020	12,468	2,670	1,447	359	15,138	1,806
2021	13,530	2,989	1,682	498	16,519	2,180
2022	13,524	2,944	1,822	528	16,468	2,350

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 82.1% في نهاية العام 2022 مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 0.3% عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي 81.9%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 17.9% محققةً انخفاضاً بنسبة 1.2% عن العام السابق والتي بلغت 18.1%.

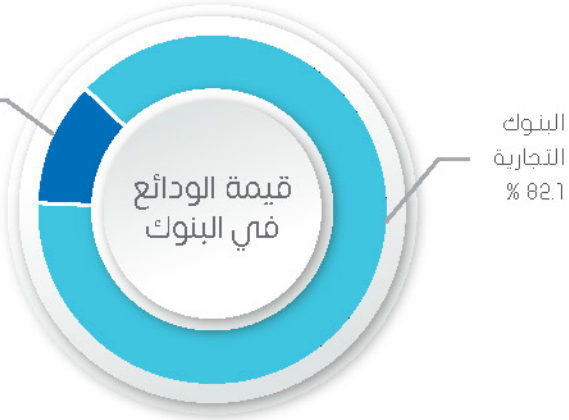

شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

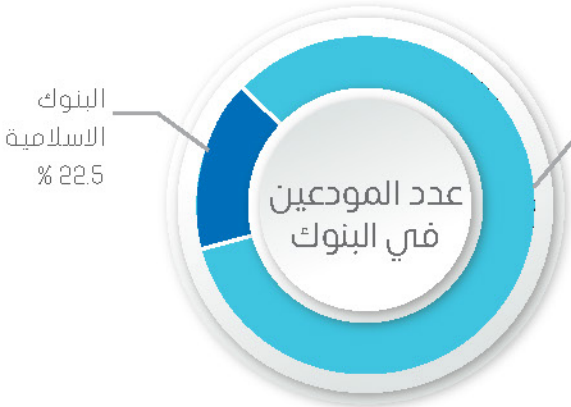

شكل(8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 77.5% في العام 2022 مقارنة مع 77.2% في العام 2021 محققة ارتفاعاً بنسبة 0.5%.

2 محفظة التسهيلات الائتمانيـــة

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 10,592.4 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 10,321.5 مليون دولار في نهاية العام 2021 وبزيادة قدرها 270.8 مليون دولار ونسبتها 2.6%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 49.5% من اجمالي الموجودات في العام 2022 مقابل 47.6% في نهاية العام 2021.

- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,779.7 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 1,664.6 مليون دولار في نهاية العام 2021 بزيادة قدرها 115 مليون دولار ونسبتها 6.9%، وقد شكّلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 8.3% من إجمالي الموجودات في العام 2022 مقابل 7.7% في العام 2021.

3 التسهيلات الائتمانية المتعثرة

- انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 2.41%، حيث بلغت حوالي 4.05% في العام 2022 مقارنةً بـ 4.15% في العام 2021.
- ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 101.2% في نهاية العام 2022 مقابل 94.7% للعام 2021، أي بارتفاع نسبته 6.8%.
- ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 5.2% حيث بلغت في العام 2022 حوالي 4% مقابل 3.8% للعام 2021.

مؤشـرات الأداء
للقطـاع المصـرفي

1 نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 16.3% للعام 2022، مقابل 16.2% للعام 2021.

2 الربحيــة

- بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2022 ما مقدارُه 229.2 مليون دولار مقابل 177.4 مليون دولار في نهاية العام 2021 وبزيادة قدرُها 51.8 مليون دولار ونسبتُها 29.2%.
- بلغت نسبة صافي الأرباح بعد الضريبة إلى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 1.07% في نهاية العام 2022 مقابل 0.82% في نهاية العام 2021.
- بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة إلى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي 12.79% في نهاية العام 2022 مقابل 10.61% في نهاية العام 2021.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2010-2022)

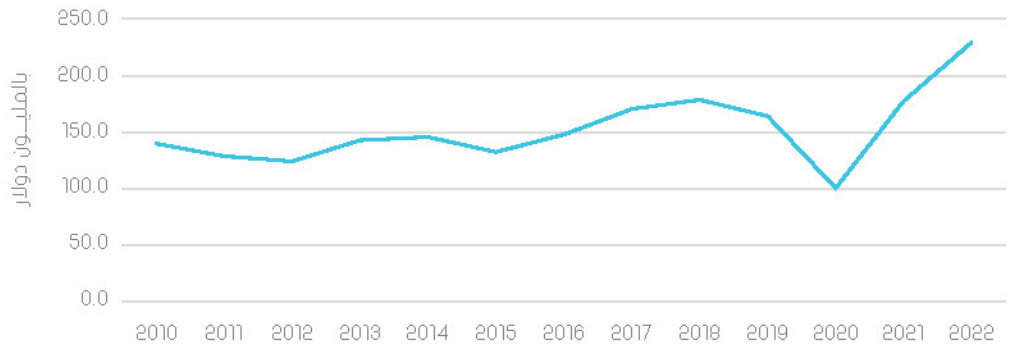

أداء البنــوك
الأعضـــــاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددها 13 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخصاً لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2022:

1. عدد الفروع والمكاتب

استقر عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2022، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 378 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2022، مقابل 379 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2021.

2. موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2022 حوالي 21,404.4 مليون دولار مقابل 21,672.9 مليون دولار في نهاية العام 2021، بانخفاض قدرُه 268.5 مليون دولار ونسبتُه 1.2%، مقابل زيادةٍ قدرُها 1,786.7 مليون دولار ونسبتُها 9% خلال العام 2021.
- بلغ إجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2022 حوالي 19,174.8 مليون دولار مقابل 19,572.8 مليون دولار في نهاية العام 2021، بانخفاض قدرُه 398.1 مليون دولار ونسبته 2%، مقابل زيادةٍ قدرُها 1,654 مليون دولار ونسبتُها 9.2% خلال العام 2021.
- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2022 حوالي 2,229.6 مليون دولار مقابل 2,100 مليون دولار في نهاية العام 2021، بزيادة قدرها 129.6 مليون دولار ونسبتُها 6.2%، مقابل زيادةٍ قدرُها 132.6 مليون دولار ونسبتُها 6.7% خلال العام 2021.

شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2022

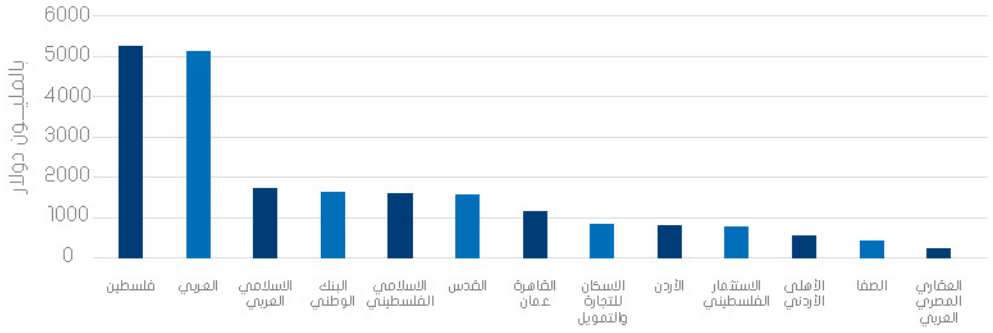

بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,481.9 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 1,476.6 مليون دولار في نهاية العام 2021، بزيادة قدرها 5.3 مليون دولار ونسبتُها 0.36%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 6.92% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2022 مقابل 6.8% في نهاية العام 2021.

شكل (11): التغير في إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2020-2022)

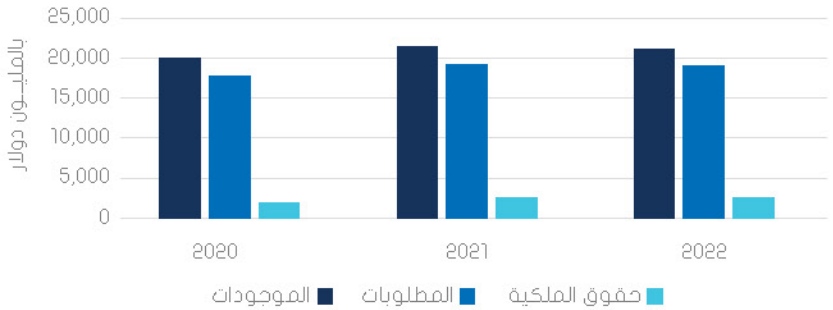

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء

جدول (6): أهم مؤشرات الأداء المالي (2020-2022)

النسبة	2020	2021	2022
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	48.8%	47.6%	49.5%
نسبة الاستثمارات "أسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين إلى إجمالي الموجودات	6.8%	6.8%	6.9%
نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات	4.24%	4.15%	4.05%
نسبة كفاية رأس المال	15.62%	16.17%	16.29%
صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات	0.51%	0.82%	1.07%

جدول (7) البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2022

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2022	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب كما في نهاية العام 2022	اجمالي الموجودات في نهاية العام 2022 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م. ع. م	1960	72	5,174
الإسلامي العربي	1996	29	1,723
البنك الوطني	2006	35	1,618
الإسلامي الفلسطيني	1997	43	1,584
القدس	1995	39	1,530
الاستثمار الفلسطيني	1995	21	776
الصفا	2016	9	421
البنوك الوافدة			
العربي	1994	33	5,049
القاهرة عمان	1986	22	1,144
الإسكان للتجارة والتمويل	1995	15	824
الأردن	1994	43	785
الأهلي الاردني	1995	10	540
العقاري المصري العربي	1994	7	236

شكل (12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2022

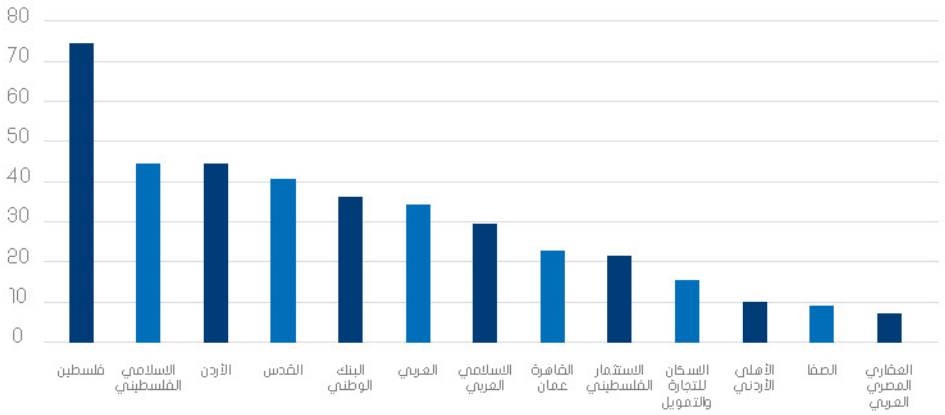

جدول (8) توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافياً حسب المنطقة (بالمليون دولار)

المنطقة الجغرافية	2021		2022	
	إجمالي الائتمان المباشر	إجمالي ودائع العملاء	إجمالي الائتمان المباشر	إجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	5,956	5,700	6,097	6,335
الرام	112	635	134	550
العيزرية	235	598	234	548
بيت لحم	515	1,170	529	1,195
بيت جالا	47	116	40	93
بيت ساحور	14	41	20	41
الخليل	664	1,636	718	1,526
أريحا	197	224	213	299
طولكرم	209	777	222	698
نابلس	1,187	2,237	1,153	1,926
سلفيت	88	240	77	205
طوباس	53	132	58	122
قلقيلية	121	322	139	333
جنين	409	1,139	431	1,057
الضفة الغربية	9,806	14,966	10,065	14,930
غزة	624	1,032	623	993
خانيونس	75	181	79	195
رفح	61	86	66	89
دير البلح	51	49	58	52
النصيرات	65	106	80	91
جباليا	62	98	67	101
بيت لاهيا		0	8	18
قطاع غزة	938	1,553	981	1,538
المجموع الكلي	10,744	16,519	11,045	16,468

المؤشرات الاقتصادية **الفلسطينية**

للعـــام 2022

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2022، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات منها: الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة.[2]

1. الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الفلسطيني نمواً خلال العام 2022 بمقدار 3.93% مقارنة مع العام 2021 ليبلغ ما قيمته 15,612.5 مليون دولار، يأتي هذا الارتفاع متأثراً بالنمو في كل من قطاع الزراعة وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والإنشاءات خلال عام 2022.

شكل (13): إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للفترة (2012-2022)

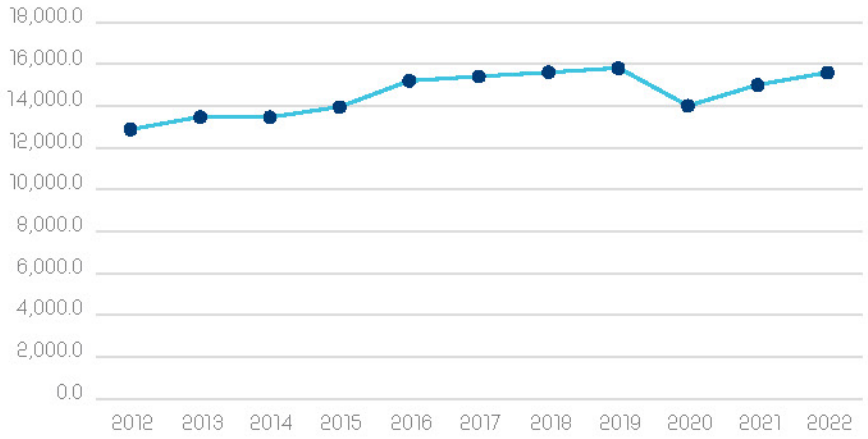

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة في المجتمع، بحيث يعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد. ولقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2022 بنسبة 1.36% عن العام 2120 ليصبح حوالي 3,086.8 دولار.

شكل(14): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2022)

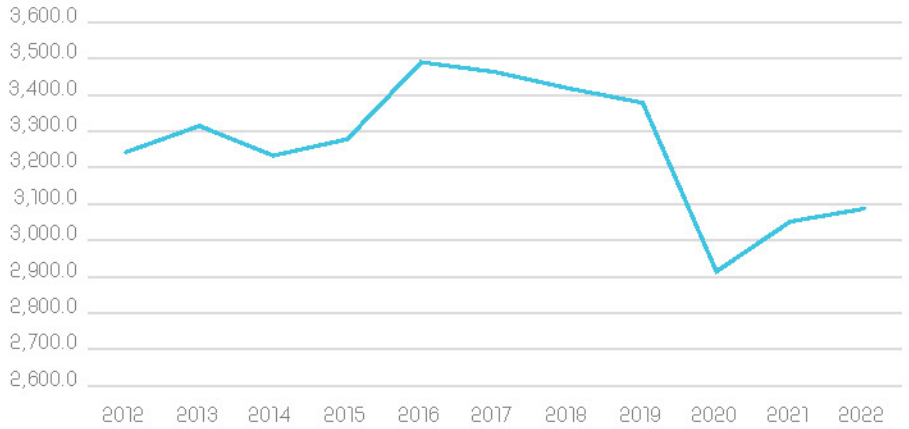

2 بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قابلة للتعديل-سنة أساس 2015-.

3. الطلب الكلي

خلال العام 2022، شهد حجم الطلب الكلي ارتفاعاً في معدلات النمو في معظم بنوده الرئيسية (الاستهلاك النهائي، وحجم الاستثمار، وصافي الصادرات، فلقد ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 13.9% عن العام 2021، وشهد حجم الاستثمار نمواً بنسبة11.3 % عن العام السابق.

على صعيد العجز في الميزان التجاري، ارتفع معدل النمو في الصادرات حوالي 6.2%، كما وارتفع حجم الواردات بنسبة 25.6% عن في العام 2021.

شكل(15): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2022)

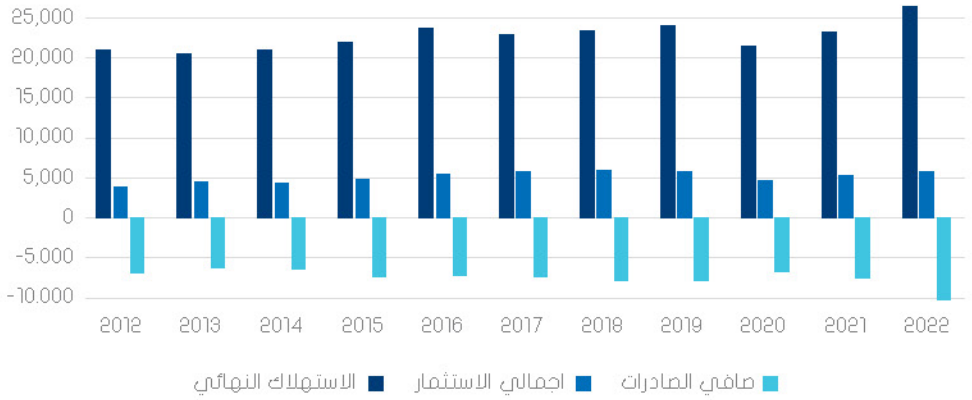

4. مؤشرات سوق العمل

بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2022 حوالي 24٪ مقارنة مع 26.4% في العام السابق، وسجل معدل البطالة في قطاع غزة حوالي 45٪ مقارنة بـ 13٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للإناث 40% مقابل 20٪ للذكور في فلسطين.[3]

شكل(16): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2015-2022)

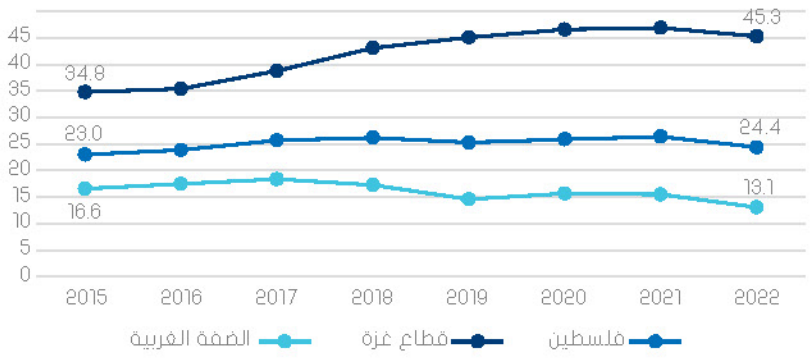

بلغ عدد العاطلين عن العمل 15 سنة فأكثر 367 ألف شخص في عام 2022، بواقع 239 ألف شخص في قطاع غزة و128 ألف شخص في الضفة الغربية. وبلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 500 ألف شخص.

3 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022.

5. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يُعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وبين فترة أخرى تسمى فترة الأساس. ولقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2022 ارتفاعا بنسبة 3.74% مقارنة مع العام 2021 ليصبح[4] 105.90

شكل (17): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة (2012 - 2022)

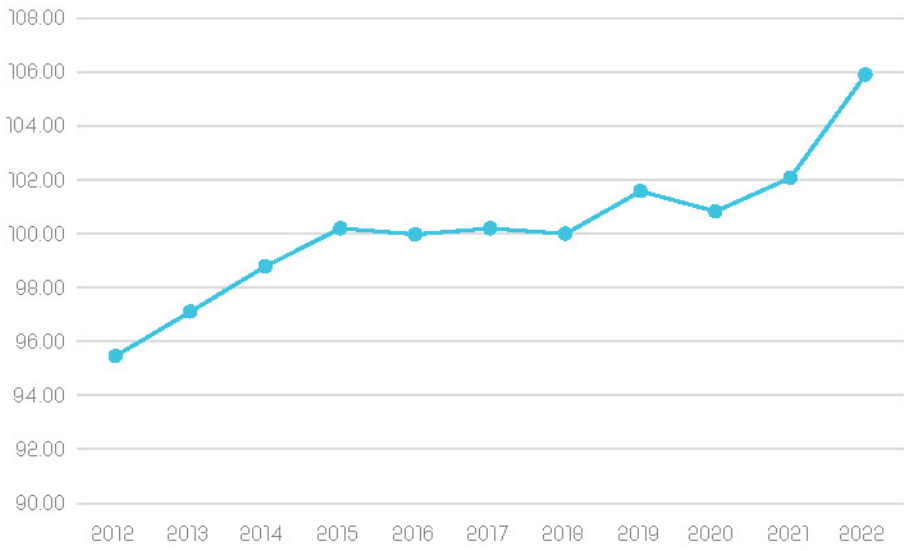

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك،2022

القوائم المالية

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف: ٢٢٤٢٠٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٣٣٢٤ ١٩٧٠
www.ey.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف نشاطها أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار . وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

عبد الكريم محمود
رخصة رقم ٢٠١٧/١٠١

رام الله – فلسطين
٣ تموز ٢٠٢٣

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاح	٢٠٢٢ دولار أمريكي	٢٠٢١ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣	٤,٨٩٢,٤٥٨	٣٢,٧٥١,٥٨٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٤	١٧٢	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٥	٧,٥٣٩,٩٠٦	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٦	٢٤٩,١٠١,٠٨٣	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢
ممتلكات ومعدات	٧	٩٧,٩٧٦	٢٠٣,٢٤١
استثمارات عقارية	٨	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
موجودات غير ملموسة	٩	١٥,٤٤٨	٢٩,٥٦٩
موجودات أخرى	١٠	١,٨٧٥,٦٠٣	١,٤٧٧,٨٠٠
مجموع الموجودات		٢٦٤,٦٣٥,٩١٨	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مخصص نهاية الخدمة	١١	٢٣٦,١٣٢	٣٠٣,١٨٥
مطلوبات أخرى	١٢	١٤٣,٥٢٤	٢٠١,٠٨٤
مجموع المطلوبات		٣٧٩,٦٥٦	٥٠٤,٢٦٩
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	١٣	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٣٠,٩٣٢,١٩٦
احتياطي بنوك تجارية	١٣	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤
مجموع حقوق الملكية		٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٦٤,٦٣٥,٩١٨	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣

قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاح	٢٠٢٢ دولار أمريكي	٢٠٢١ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم الإشتراكات	١٤	٢٩,٨٠١,٣٦١	١٤,٣٢١,٤٤٣
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي	١٥	٥,٩٣٧,٥٧٩	٤,٧٥٤,٩٢٣
إيرادات مؤجلة محققة	١٢	٥٥,٨٥٣	٣٥,٤٦٥
إيرادات أخرى		٤٠٤	١٦,٩٣٤
إجمالي الدخل قبل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة		٣٥,٧٩٥,١٩٧	١٩,١٢٨,٧٦٥
استرداد (مخصص) خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي	٣ و٦ و١٨	٤١٠,٨٦١	(٤٧٢,٦٨٧)
صافي الدخل بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		٣٦,٢٠٦,٠٥٨	١٨,٦٥٦,٠٧٨
المصاريف			
نفقات الموظفين	١٦	(٧٢١,١١٣)	(٨٩٦,٤٠٦)
مصاريف إدارية وعامة	١٧	(٢٨١,٢٢٣)	(٢٢٢,٦١٣)
إستهلاكات وإطفاءات	٧ و٩	(٨٠,٤٧٦)	(١٤٢,٠٢١)
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		–	(٨,٢٤١)
خسائر فروقات عملة		(٢٧٢,٢٣٨)	(٣,٩٨٦)
مجموع المصاريف		(١,٣٥٥,٠٥٠)	(١,٢٧٣,٢٦٧)
دخل السنة		٣٤,٨٥١,٠٠٨	١٧,٣٨٢,٨١١
بنود الدخل الشامل الأخرى		–	–
إجمالي الدخل الشامل		٣٤,٨٥١,٠٠٨	١٧,٣٨٢,٨١١

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠٢٢	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٠,٩٣٢,١٩٦	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	–	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	٣٤,٨٥١,٠٠٨	٣٤,٨٥١,٠٠٨
محول إلى احتياطيات (إيضاح ١٣)	–	٦,٥٢٣,٧١٧	٢٨,٣٢٧,٢٩١	(٣٤,٨٥١,٠٠٨)	–
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	–	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠٢١	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	–	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	١٧,٣٨٢,٨١١	١٧,٣٨٢,٨١١
محول إلى احتياطيات (إيضاح ١٣)	–	٣,٢٦٧,٨٣٠	١٤,١١٤,٩٨١	(١٧,٣٨٢,٨١١)	–
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٠,٩٣٢,١٩٦	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	–	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢

	إيضاح	٢٠٢٢ دولار أمريكي	٢٠٢١ دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
دخل السنة		٣٤,٨٥١,٠٠٨	١٧,٣٨٢,٨١١
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		٨٠,٤٧٦	١٤٢,٠٢١
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		–	٨,٢٤١
مخصص تعويض نهاية الخدمة		٣٣,٨٠٦	٨٠,٠٧٦
(استرداد) مخصص خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي		(٤١٠,٨٦١)	٤٧٢,٦٨٧
أرباح ناتجة عن استبعاد عقود إيجار		–	(١٥,٣١٠)
خسائر (أرباح) استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		٣٢,٢٢٧	(٩٠٨)
إيردات مؤجلة متحققة		(٥٥,٨٥٣)	(٣٥,٤٦٥)
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي		(٥,٩٣٧,٥٧٩)	(٤,٧٥٤,٩٢٣)
		٢٨,٥٩٣,٢٢٤	١٣,٢٧٩,٢٣٠
التغير في رأس المال العامل:			
ودائع لدى بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		٢٧,٨٥٢,٨٢٢	(٣٢,١٧١,٢٨٣)
رسوم اشتراكات مستحقة		(٣,٧٩٤,٣٩٩)	(٤٠٩,١٦٣)
موجودات أخرى		(٧٩,٦٥٠)	٦٩,٢٨٣
مطلوبات أخرى		(١,٧٠٧)	(٥٥٠,٣٦٠)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل قبل تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		٥٢,٥٧٠,٢٩٠	(١٩,٧٨٢,٢٩٣)
دفعات نهاية الخدمة		(١٠٠,٨٥٩)	(١٦,٢٨٧)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل		٥٢,٤٦٩,٤٣١	(١٩,٧٩٨,٥٨٠)
أنشطة الإستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(٥,٨٢٢)	(١٨,٧٦٦)
بيع ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		١٢,٥٠٥	١٣٠
إستحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٣٩,١٣٠,٤٦٩	٥٦,٦٧٧,٩٩٥
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٩٨,٦٧٣,٣٣٦)	(٤٦,٣٨٨,٣٣٠)
أرباح وفوائد ودائع وسندات مقبوضة		٦,٨٣٢,٤٤٦	٦,٣٤٢,٤٣١
عمولة إدارة استثمار مدفوعة		(٢٢٩,٩٨١)	(١٩١,٧٠٣)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار		(٥٢,٩٣٣,٧١٩)	١٦,٤٢١,٧٥٧
أنشطة التمويل			
المسدد من مطلوبات عقود الايجار		–	(٦١,٦٢٥)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		–	(٦١,٦٢٥)
النقص في النقد وما في حكمه		(٤٦٤,٢٨٨)	(٣,٤٣٨,٤٤٨)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		١,١٠٢,٧٩٠	٤,٥٤١,٢٣٨
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	١٩	٦٣٨,٥٠٢	١,١٠٢,٧٩٠

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

١. المؤسسة ونشاطها

تأسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية. بلغت قيمة مساهمة الحكومة الفلسطينية غير المسددة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي. لاحقاً لتاريخ القوائم المالية أفادت وزارة المالية عدم قدرتها على الإيفاء بمساهمتها في رأس مال المؤسسة وطالبت المؤسسة البحث عن إمكانية توفير مصادر تمويل من الجهات المانحة لتغطية المبلغ غير المسدد.

- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.

- تكون المؤسسة احتياطات بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها الأدنى ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.

  عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع.

- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.

- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات؛ وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على استقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (١٩) و(٢٠) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ من قبل مجلس إدارة المؤسسة في الجلسة رقم (٢٠٢٣/٣) بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٢٣.

٢. أسس اعداد القوائم المالية والتغيرات في السياسات المحاسبية

١.٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمؤسسة.

٢.٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمؤسسة كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية في السنة السابقة باستثناء قيام المؤسسة بتطبيق بعض التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ كما هو مبين أدناه:

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الموجودات إلى الموقع وتجهيزها للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان العقد خاسر او سينتج عنه خسارة. تعرف العقود الخاسرة بأنها العقود التي تتجاوز تكلفتها التي لا يمكن تفاديها للوفاء بالتزاماتها، المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها بموجب هذه العقود.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

تم تطبيق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية وفقاً لمتطلبات التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار "١٠٪" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

٣.٢ معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه المعايير والتعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المؤسسة.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضرورياً.

تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمؤسسة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال شهر أيار ٢٠٢١ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٢، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

٤.٢ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

إيرادات رسوم الاشتراكات

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة محددة من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ وذلك وفق للتعاميم التي تصدر من المؤسسة بهذا الخصوص وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة، الفعلي لكافة الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأدوات المالية التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، بالكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المؤسسة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، تقوم المؤسسة باحتساب ربح أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة.

الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة فقط بقياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المؤسسة بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمؤسسة على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم المؤسسة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمؤسسة، لا تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثاً للفترات اللاحقة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الاستثمارات والنقد لدى البنوك.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قامت المؤسسة بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المؤسسة توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من الاستثمارات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين، وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي تقوم المؤسسة باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المؤسسة باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المؤسسة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

تعتمد المؤسسة على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

عقود الإيجار

تقوم المؤسسة بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

وتطبق المؤسسة نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. وتعترف المؤسسة بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة. تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

حق استخدام الأصول

تقوم المؤسسة بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم تكن المؤسسة متيقنة من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

تقوم المؤسسة في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن تمارسه المؤسسة بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان للمؤسسة ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم المؤسسة لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

تقوم المؤسسة بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما تقوم المؤسسة أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن تكون للمؤسسة القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

تستخدم المؤسسة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية تحدد المؤسسة فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم المؤسسة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المؤسسة بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية وأنظمة حاسوب	٢-٥

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة في تاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المؤسسة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المؤسسة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل والدخل الشامل في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند العقارات والممتلكات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسة، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. إذا ارتأت المؤسسة تحويل ممتلكاتها إلى استثمارات عقارية، تستمر المؤسسة باستخدام السياسات المحاسبية للعقارات والممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى المؤسسة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدن متراكمة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف أعمال بناء مقر المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب الممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

يتم احتساب مخصصات عندما يترتب على المؤسسة التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل والدخل الشامل.

إيرادات مؤجلة

تظهر الممتلكات والمعدات والتي تم الحصول عليها من خلال المنح كإيرادات مؤجلة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع لها.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة المؤسسة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة وهي كما يلي:

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل والدخل الشامل.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- مطلوبات متعلقة بعقود الايجار وحق استخدام الأصول.
- القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن أسس ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (٩). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

إن سياسة المؤسسة في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- الأرصدة والودائع لدى البنوك: إفرادي على مستوى الوديعة/ المؤسسة
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث تقوم المؤسسة بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المؤسسة.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

١. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
٢. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من ٣٠ يوم. بهذا الخصوص قامت المؤسسة باعتماد فترة ٣٠ يوم.
٣. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (٩) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة أن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بإجتهادات جوهرية. إن إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة (١) والمرحلة (٢) لمخصص خسائر إئتمانية متوقعة مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة. يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة.

٣. نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	٧٢٥	٦١٠
حسابات جارية وتحت الطلب	٦٣٧,٦٠٥	١,٠٦٦,١٠٤
ودائع تجارية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	٣,٧١٩,٤٦١	٢١,٩٠٨,٩٥٥
ودائع إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	٥٩٩,٠٠٠	١٠,٢٦٢,٣٢٨
	٤,٩٥٦,٧٩١	٣٣,٢٣٧,٩٩٧
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٤,٣٣٣)	(٤٨٦,٤١١)
	٤,٨٩٢,٤٥٨	٣٢,٧٥١,٥٨٦

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك:

	٢٠٢٢			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٣٣,٢٣٧,٣٨٧	–	–	٣٣,٢٣٧,٣٨٧
صافي التغير خلال السنة	(٢٨,٢٨١,٣٢١)	–	–	(٢٨,٢٨١,٣٢١)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٤,٩٥٦,٠٦٦	–	–	٤,٩٥٦,٠٦٦

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٤,٤٣٧,٠٥٧	–	–	٤,٤٣٧,٠٥٧
صافي التغير خلال السنة	٢٨,٨٠٠,٣٣٠	–	–	٢٨,٨٠٠,٣٣٠
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٣,٢٣٧,٣٨٧	–	–	٣٣,٢٣٧,٣٨٧

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك هي كما يلي:

	٢٠٢٢			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٤٨٦,٤١١	–	–	٤٨٦,٤١١
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	(٤٢٢,٠٧٨)	–	–	(٤٢٢,٠٧٨)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٦٤,٣٣٣	–	–	٦٤,٣٣٣

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٥٢,٧٧٠	–	–	٥٢,٧٧٠
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	٤٣٣,٦٤١	–	–	٤٣٣,٦٤١
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٤٨٦,٤١١	–	–	٤٨٦,٤١١

٤. أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	١٧٢	٣٦,٠٧٦
	١٧٢	٣٦,٠٧٦

٥. رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة من الأعضاء عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٢.

فيما يلي تفاصيل رسوم إشتراكات متسحقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و٢٠٢١:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إشتراك مستحقة من بنوك تجارية	٦,١٤٩,٦١٢	٣,٠٣٦,٨٩٥
رسوم إشتراك مستحقة من بنوك إسلامية	١,٣٩٠,٢٩٤	٧٠٨,٦١٢
	٧,٥٣٩,٩٠٦	٣,٧٤٥,٥٠٧

٦. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية *	٢٤١,٩٣٥,١٤٧	١٧٧,٨٧٤,٥٧٤
سندات خزينة البنك المركزي الأردني	–	٥,٥٠٠,٧٤٥
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية **	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
	٢٤٩,٤٣٥,١٤٧	١٩٠,٨٧٥,٣١٩
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٣٤,٠٦٤)	(٣٢٢,٨٤٧)
	٢٤٩,١٠١,٠٨٣	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢

* يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات وصكوك مالية صادرة من مؤسسات أجنبية تجارية وإسلامية تستحق خلال سنة إلى عشر سنوات، تتراوح أسعار الفائدة والعائد بين ٠,٩١٪ إلى ٧,١٧٪.

** يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال ثلاث إلى أربع سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٤,٥٪ إلى ٥٪.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢٢			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	–	–	١٩٠,٨٧٥,٣١٩
إضافات خلال السنة	٩٧,٣٤٦,٩٢٨	١,٣٢٦,٤٠٨	–	٩٨,٦٧٣,٣٣٦
إستحقاق خلال السنة	(٣٩,١٥٩,٩٦٤)	–	–	(٣٩,١٥٩,٩٦٤)
محول إلى المرحلة (٢)	(١٢,٧٩٠,٦٧٢)	١٢,٧٩٠,٦٧٢	–	–
صافي التغير في العلاوت والاطفاءات خلال السنة	(٩٥٠,٦٥٣)	(٢,٨٩١)	–	(٩٥٣,٥٤٤)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٢٣٥,٣٢٠,٩٥٨	١٤,١١٤,١٨٩	–	٢٤٩,٤٣٥,١٤٧

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	–	–	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣
إضافات خلال السنة	٤٦,٣٨٨,٣٣٠	–	–	٤٦,٣٨٨,٣٣٠
إستحقاق خلال السنة	(٥٦,٦٧٧,٩٩٥)	–	–	(٥٦,٦٧٧,٩٩٥)
صافي التغير في العلاوت والاطفاءات خلال السنة	(١,٣٢٨,٠٩٩)	–	–	(١,٣٢٨,٠٩٩)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	–	–	١٩٠,٨٧٥,٣١٩

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢٢			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٣٢٢,٨٤٧	–	–	٣٢٢,٨٤٧
محول إلى المرحلة (٢)	(٢,١٢٥)	٢,١٢٥	–	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	(٢١,١٨٨)	٣٢,٤٠٥	–	١١,٢١٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٢٩٩,٥٣٤	٣٤,٥٣٠	–	٣٣٤,٠٦٤

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٨٣,٨٠١	–	–	٢٨٣,٨٠١
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	٣٩,٠٤٦	–	–	٣٩,٠٤٦
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٢٢,٨٤٧	–	–	٣٢٢,٨٤٧

٧. ممتلكات ومعدات

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	تحسينات على المأجور	معدات	أثاث ولوازم	مركبات	أجهزة مكتبية وأنظمة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	١٤١,٢٧٣	٥٦,٢٠٤	٧٤,٢٨٣	٣٨,٢٤٩	٢٦٤,٩٤٨	٥٧٤,٩٥٧
الإضافات	–	–	–	–	٥,٨٢٢	٥,٨٢٢
الاستبعادات	(١٤١,٢٧٣)	(٥٦,٢٠٤)	(٦١,٩٤٤)	–	(٢٢,٥٢٥)	(٢٨١,٩٤٦)
الرصيد في نهاية السنة	–	–	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٨,٢٤٥	٢٩٨,٨٣٣
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	١٣٠,٥٥٠	٣٩,٣٨٣	٦٦,٦٩٤	٣٦,١٧٥	٩٨,٩١٤	٣٧١,٧١٦
استهلاك السنة	–	–	٣٠٣	٢,٠٧٤	٦٦,٩٥١	٦٩,٣٢٨
الاستبعادات	(١٣٠,٥٥٠)	(٣٩,٣٨٣)	(٥٥,٤١٦)	–	(١٤,٨٣٨)	(٢٤٠,١٨٧)
الرصيد في نهاية السنة	–	–	١١,٥٨١	٣٨,٢٤٩	١٥١,٠٢٧	٢٠٠,٨٥٧
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	–	–	٧٥٨	–	٩٧,٢١٨	٩٧,٩٧٦
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٠,٧٢٣	١٦,٨٢١	٧,٥٨٩	٢,٠٧٤	١٦٦,٠٣٤	٢٠٣,٢٤١

٨. استثمارات عقارية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١,١١٣,٢٧٢	–
محول من ممتلكات ومعدات	–	١,١١٣,٢٧٢
الرصيد في نهاية السنة	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (٠٢/١٨/٩٨/م.و/م.١) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها الى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. بناءً على ذلك قرر مجلس إدارة المؤسسة إعادة تصنيف الأرض التي كان سيتم بناء مقر المؤسسة عليها إلى استثمارات عقارية. بلغت القيمة العادلة للأراضي مبلغ ١,١٣٥,٣٢٥ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.

٩. موجودات غير ملموسة

يمثل هذا البند برامج وشبكات، فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال سنة ٢٠٢٢ و٢٠٢١:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٩,٥٦٩	٢٩,٢٥٤
الإضافات	–	١٢,٥٥٣
الإطفاءات	(١١,١٤٨)	(١٢,٢٣٨)
إستبعادات	(٢,٩٧٣)	–
الرصيد في نهاية السنة	١٥,٤٤٨	٢٩,٥٦٩

١٠. موجودات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة غير مقبوضة	١,٦٩٤,٦٧٢	١,٣٨٦,٥٠٢
فوائد مدفوعة لحملة السندات	١٢١,٨٨٣	٢٤,٦٥٧
فوائد ودائع مستحقة غير مقبوضة	٤٧,٩٢٧	٣٧,٩٤٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	٩,٥٣٦	٨,٧٢٢
أخرى	١,٥٨٥	١٩,٩٧٥
	١,٨٧٥,٦٠٣	١,٤٧٧,٨٠٠

١١. مخصص نهاية الخدمة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	٣٠٣,١٨٥	٢٣٩,٣٩٦
إضافات خلال السنة	٣٣,٨٠٦	٨٠,٠٧٦
دفعات خلال السنة	(١٠٠,٨٥٩)	(١٦,٢٨٧)
الرصيد نهاية السنة	٢٣٦,١٣٢	٣٠٣,١٨٥

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

١٢. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات مؤجلة *	٨٠,٧٢٨	١٣٦,٥٨١
مخصص اجازات موظفين	٣٥,٢٥٣	٥٥,٠٤٥
ذمم موردين ومصاريف مستحقة	٢٧,٥٤٣	٩,٤٥٨
	١٤٣,٥٢٤	٢٠١,٠٨٤

* يمثل هذا البند إيرادات مؤجلة من البنك الألماني للتنمية. فيما يلي الحركة التي تمت على حساب إيرادات مؤجلة خلال السنة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	١٣٦,٥٨١	–
إضافات (إيضاح ٢٣)	–	١٧٢,٠٤٦
محوّل الى إيرادات مؤجلة متحققة	(٥٥,٨٥٣)	(٣٥,٤٦٥)
رصيد نهاية السنة	٨٠,٧٢٨	١٣٦,٥٨١

١٣. احتياطيات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة لبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون. سيتم استخدام الاحتياطي لتنفيذ أهداف المؤسسة.

يتم تكوين احتياطي إسلامي واحتياطي تجاري (تقليدي) بحيث يتم توزيع صافي الدخل على الاحتياطي الإسلامي والتجاري على أساس نسبي وفقاً لقيمة رسوم الاشتراك للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية في نهاية السنة المالية.

١٤. إيرادات رسوم الإشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام ٢٠١٤ لحساب المؤسسة بنسبة ٠,٣٪ من إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب أحكام القانون. صدر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠٢٠/٠٢) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,١٪ – ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,١٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع. قامت المؤسسة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١ بإصدار تعميم رقم (٢٠٢١/٢) والذي يقضي بتعديل نسبة رسوم الاشتراك الثابتة حيث أصبحت (٠.٢٪) من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك اعتباراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. كما يقضي التعميم بتطبيق نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر مطلع عام ٢٠٢٣.

فيما يلي تفاصيل إيرادات رسوم الإشتراكات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و٢٠٢١:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	٢٤,٢٢٢,٨٨١	١١,٦٢٩,١٢٦
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٥,٥٧٨,٤٨٠	٢,٦٩٢,٣١٧
	٢٩,٨٠١,٣٦١	١٤,٣٢١,٤٤٣

١٥. أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالكلفة المطفأة	٥,٩٢٠,٦٨٨	٥,٢٥٠,٧٧٧
أرباح موجودات مالية إسلامية بالكلفة المطفأة	٧١٦,٤١٧	٧٢٣,٧٩٩
فوائد ودائع لدى بنوك تجارية	٣٣٣,٧٠٣	١٨٧,٣٩٦
إيرادات ودائع لدى بنوك إسلامية	١٧٩,٧٩١	١١٢,٧٥٣
إطفاء علاوة أو خصم سندات، بالصافي	(٩٥٣,٥٤٤)	(١,٣٢٨,٠٩٩)
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	(٢٢٩,٩٨١)	(١٩١,٧٠٣)
خسائر استدعاء وبيع سندات قبل تاريخ الاستحقاق	(٢٩,٤٩٥)	–
	٥,٩٣٧,٥٧٩	٤,٧٥٤,٩٢٣

١٦. نفقات الموظفين

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	٥٢٧,٩٥٨	٦٥٩,٦٧٤
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٥٣,٢٣٤	٦٢,٢٣٧
بدل تنقلات للموظفين	٣٧,٠٤٢	٤٧,٥٥٩
تعويض نهاية الخدمة	٣٣,٨٠٦	٨٠,٠٧٦
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	٣٢,٦٩١	٣,٣٧٢
مصاريف تأمينات صحية	١٨,٩٠٠	١٨,٣٤٥
مصاريف اتصالات	١٠,٣٢٢	١١,٠١٢
محروقات	٣,٤٨٩	٢,٤٢٣
إجازات مستحقة	١,٧٤٢	٩,٥٦٢
أخرى	١,٩٢٩	٢,١٤٦
	٧٢١,١١٣	٨٩٦,٤٠٦

١٧. مصاريف إدارية وعامة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أتعاب قانونية واستشارات مهنية	٥٩,٥٩٢	٢٤,٧١٢
رسوم واشتراكات	٥٤,٦٤٥	٥٩,٤٦١
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٣٧,٢٠٠	٣٨,٥٠٠
خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	٣٢,٢٢٧	–
دعاية وإعلانات	١٩,٧٢٩	٧,٦٧٦
مياه وكهرباء	١٥,٠٣٣	١٢,٠٦٣
بريد وهاتف وانترنت	٩,٧٥٤	١٨,٨٣٠
نظافة وحراسة	٩,١١٥	١٠,٣٨٧
تجهيزات مكتبية	٨,٨٦٤	٣,٤٣٤
مصاريف ترجمة	٨,٠٠٣	٧٩٨
مصاريف عمولات وفوائد بنكية	٧,١٢٣	١,٨٥٢
صيانة	٣,٤٨٨	٢,٨٨٧
ضيافة	٢,٤٩٦	١,١٠٦
تقارير سنوية وخطط عمل	١,٩٤٥	٥٠٠
مركبات	١,٧٨٧	١,٤٨١
مصاريف محروقات	١,٧٣٤	٢,٣٦٢
قرطاسية ومطبوعات	١,٤٦٠	٥٠٦
ايجارات	٤٥٨	٢,٠٦٢
تأمينات عامة	١٥٧	٣٠٧
مصاريف استبعاد مشاريع تحت التنفيذ	–	٣٠,٩٤٢
أخرى	٦,٤١٣	٢,٧٤٧
	٢٨١,٢٢٣	٢٢٢,٦١٣

١٨. استرداد (مخصص) خسائر إئتمانية متوقعة

	٢٠٢٢			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	٤٢٢,٠٧٨	–	–	٤٢٢,٠٧٨
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	٢١,١٨٨	(٣٢,٤٠٥)	–	(١١,٢١٧)
	٤٤٣,٢٦٦	(٣٢,٤٠٥)	–	٤١٠,٨٦١

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	(٤٣٣,٦٤١)	–	–	(٤٣٣,٦٤١)
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	(٣٩,٠٤٦)	–	–	(٣٩,٠٤٦)
	(٤٧٢,٦٨٧)	–	–	(٤٧٢,٦٨٧)

١٩. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٩٥٦,٧٩١	٣٣,٢٣٧,٩٩٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	٣٦,٠٧٦
يطرح منه: ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(٤,٣١٨,٤٦١)	(٣٢,١٧١,٢٨٣)
	٦٣٨,٥٠٢	١,١٠٢,٧٩٠

٢٠. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند الأرصدة والعمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢٢	٢٠٢١
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	١٧٢	٣٦,٠٧٦

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢٢	٢٠٢١
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إستضافة في مبنى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	٢٧,٩١٢	–
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	مجلس إدارة	٣٧,٢٠٠	٣٨,٥٠٠
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		١٣٣,٢٧٩	١٤٦,٢٨٢
نهاية الخدمة		٦,٤٣٥	١٥,٥٩٥

٢١. قياس القيمة العادلة

تستخدم المؤسسة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول، ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم تقم المؤسسة بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكورة أعلاه خلال العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة		معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها
	تاريخ التقييم	المجموع	(المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	(المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):					
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٢٢٨,٠٨٢,٤٧٥	٢٢٨,٠٨٢,٤٧٥		
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٧,٣٢٨,٢٧٤	–	–	٧,٣٢٨,٢٧٤
إستثمارات عقارية (إيضاح ٨)	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١,١٣٥,٣٢٥	–	–	١,١٣٥,٣٢٥

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة		معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها
	تاريخ التقييم	المجموع	(المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	(المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):					
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٧٩,٨٠٦,١١٠	١٧٩,٨٠٦,١١٠	–	–
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٧,٣٣٦,٨٩٩	–	–	٧,٣٣٦,٨٩٩
سندات خزينة أردنية	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥,٤٨٩,٨٩٠	–	–	٥,٤٨٩,٨٩٠
إستثمارات عقارية (إيضاح ٨)	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,٠٩٣,٩٠٥	–	–	١,٠٩٣,٩٠٥

- حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، تقوم المؤسسة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمثل في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

٢٢. القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٨٩٢,٤٥٨	٣٢,٧٥١,٥٨٦	٤,٨٩٢,٤٥٨	٣٢,٧٥١,٥٨٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	٣٦,٠٧٦	١٧٢	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٥٣٩,٩٠٦	٣,٧٤٥,٥٠٧	٧,٥٣٩,٩٠٦	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٤٩,١٠١,٠٨٣	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢	٢٣٥,٤١٠,٧٤٩	١٩٢,٦٣٢,٨٩٩
موجودات مالية أخرى	١,٨٦٤,٤٨٢	١,٤٤٩,١٠٣	١,٨٦٤,٤٨٢	١,٤٤٩,١٠٣
	٢٦٣,٣٩٨,١٠١	٢٢٨,٥٣٤,٧٤٤	٢٤٩,٧٠٧,٧٦٧	٢٣٠,٦١٥,١٧١
مطلوبات مالية				
مطلوبات مالية أخرى	٢٧,٥٤٣	٩,٤٥٨	٢٧,٥٤٣	٩,٤٥٨
	٢٧,٥٤٣	٩,٤٥٨	٢٧,٥٤٣	٩,٤٥٨

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٣. أمور أخرى

قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٧ بتوقيع اتفاقية مع البنك الألماني للتنمية (البنك) بقيمة ١٠ مليون يورو، حيث قام البنك الالماني للتنمية بتسديد مبلغ ٩,٠٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي) من قيمة المنحة من مساهمة وزارة المالية في رأسمال المؤسسة نيابة عنها. كما سيقوم البنك بتقديم دعم فني للمؤسسة بالرصيد المتبقي من المنحة بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١,٠٩٠,١١٩ دولار أمريكي)، من خلال شركة استشارية بالخصوص.

بلغت اجمالي قيمة المبالغ المحوّلة الى الشركة الاستشارية من المنحة ٨٢٤,٠٣٢ يورو و٧٩٤,٠٨٢ يورو (أي ما يعادل ٨٧٦,٩٣٥ دولار أمريكي و٨٤٥,٠٦٢ دولار أمريكي) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، على التوالي.

بلغت كلفة الأجهزة مكتبية، أنظمة حاسوب، برامج وشبكات التي تم شراؤها خلال عام ٢٠٢١ للمؤسسة من خلال الشركة الاستشارية ١٧٢,٠٤٦.

٢٤. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تنجم عن الأدوات المالية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والأرصدة والودائع لدى سلطة النقد ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

فيما يلي بنود الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان بعد تنزيل مخصص خسائر الإئتمانية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٤,٨٩١,٧٣٣	٣٢,٧٥٠,٩٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٥٣٩,٩٠٦	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٤٩,١٠١,٠٨٣	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢
موجودات مالية أخرى	١,٨٦٤,٤٨٢	١,٤٤٩,١٠٣
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	٣٦,٠٧٦
	٢٦٣,٣٩٧,٣٧٦	٢٢٨,٥٣٤,١٣٤

توضح الجداول الواردة أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل منها:

٢٠٢٢	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%	%
أرصدة لدى البنوك	٤,٩٥٦,٠٦٦	–	–	٦٤,٣٣٣	–	–	١.٣٠	–	–
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٥٣٩,٩٠٦	–	–	–	–	–	–	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٣٥,٣٢٠,٩٥٨	١٤,١١٤,١٨٩	–	٢٩٩,٥٣٤	٣٤,٥٣٠	–	٠.١٣	٠.٢٤	–
موجودات مالية أخرى	١,٨٦٤,٤٨٢	–	–	–	–	–	–	–	–
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢٤٩,٦٨١,٥٨٤	١٤,١١٤,١٨٩	–	٣٦٣,٨٦٧	٣٤,٥٣٠	–	١.٤٣	٠.٢٤	–

٢٠٢١	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%	%
أرصدة لدى البنوك	٣٣,٢٣٧,٣٨٧	–	–	٤٨٦,٤١١	–	–	١.٤٦	–	–
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦								
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	–	–	–	–	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	–	–	٣٢٢,٨٤٧	–	–	٠.١٧	–	–
موجودات مالية أخرى	١,٤٤٩,١٠٣	–	–	–	–	–		–	–
المجموع	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢	–	–	٨٠٩,٢٥٨	–	–	٠.٣٥	–	–

تتوزع التعرضات الائتمانية قبل تنزيل مخصص خسائر الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

٢٠٢٢	داخل فلسطين	الأردن	دول عربية	أوروبا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٤,٧٦٧,٦٥٦	–	–	١٨٨,٤١٠	–	٤,٩٥٦,٠٦٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	–	–	–	–	١٧٢
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٥٣٩,٩٠٦	–	–	–	–	٧,٥٣٩,٩٠٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٧,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٦٥,٢٧٠	٨٩,٤٧٩,٧١٨	٢٥,٣٩٦,٥٥٤	١٢٢,٤٩٣,٦٠٥	٢٤٩,٤٣٥,١٤٧
موجودات مالية أخرى	١٠٠,٥٦٦	١٠٧,٩٠٦	٦٥١,٤٤٥	١٣٩,٦٨٥	٨٦٤,٨٨٠	١,٨٦٤,٤٨٢
المجموع	١٩,٩٠٨,٣٠٠	٤,٦٧٣,١٧٦	٩٠,١٣١,١٦٣	٢٥,٧٢٤,٦٤٩	١٢٣,٣٥٨,٤٨٥	٢٦٣,٧٩٥,٧٧٣

٢٠٢١	داخل فلسطين	الأردن	دول عربية	أوروبا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٣٢,٤٨٥,٢٥٦	–	–	٧٥٢,١٣١	–	٣٣,٢٣٧,٣٨٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	–	–	–	–	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	–	–	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٧,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٩٤,٠٨٦	٥٧,٧٧٣,٥٧٦	١٨,٥٢٥,٢٨٣	٩٦,٩٨٢,٣٧٤	١٩٠,٨٧٥,٣١٩
موجودات مالية أخرى	٩٠,٥٨٣	٢٠٦,٤٨٩	٢٨٧,٠٧٦	١٣٣,٨٧٦	٧٣١,٠٧٩	١,٤٤٩,١٠٣
المجموع	٤٣,٨٥٧,٤٢٢	١٠,٣٠٠,٥٧٥	٥٨,٠٦٠,٦٥٢	١٩,٤١١,٢٩٠	٩٧,٧١٣,٤٥٣	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢

فيما يلي توزيع التعرضات قبل تنزيل مخصص خسائر الإئتمانية حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١:

٢٠٢٢	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	٢٠٢٢
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	١٩,٩٠٨,٣٠٠	–	–	١٩,٩٠٨,٣٠٠
الأردن	٤,٦٧٣,١٧٦	–	–	٤,٦٧٣,١٧٦
دول عربية	٨٠,٧٥١,٨٦٠	٩,٣٧٩,٣٠٣	–	٩٠,١٣١,١٦٣
أوروبا	٢٠,٩٨٩,٧٦٣	٤,٧٣٤,٨٨٦	–	٢٥,٧٢٤,٦٤٩
أخرى	١٢٣,٣٥٨,٤٨٥	–	–	١٢٣,٣٥٨,٤٨٥
المجموع	٢٤٩,٦٨١,٥٨٤	١٤,١١٤,١٨٩	–	٢٦٣,٧٩٥,٧٧٣

٢٠٢١	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	٤٣,٨٥٧,٤٢٢	–	–	٤٣,٨٥٧,٤٢٢
الأردن	١٠,٣٠٠,٥٧٥	–	–	١٠,٣٠٠,٥٧٥
دول عربية	٥٨,٠٦٠,٦٥٢	–	–	٥٨,٠٦٠,٦٥٢
أوروبا	١٩,٤١١,٢٩٠	–	–	١٩,٤١١,٢٩٠
أخرى	٩٧,٧١٣,٤٥٣	–	–	٩٧,٧١٣,٤٥٣
المجموع	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢	–	–	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢

تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين قبل تنزيل مخصص خسائر الإئتمانية حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
التصنيف الائتماني	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من A- إلى AAA	٢٠٥,٠٩٦,٩٠٢	١٤٦,٧٣٦,٩٨٥
من B- إلى BBB+	٣٦,٨٣٨,٢٤٥	٣١,١٣٧,٥٨٩
غير مصنفة _ سندات محلية	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
البنك المركزي الأردني	–	٥,٥٠٠,٧٤٥
المجموع	٢٤٩,٤٣٥,١٤٧	١٩٠,٨٧٥,٣١٩

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

فيما يلي تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢			
	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٨٩٢,٤٥٨	–	–	٤,٨٩٢,٤٥٨
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٧٢	–	–	١٧٢
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٥٣٩,٩٠٦	–	–	٧,٥٣٩,٩٠٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١١,٠٤٣,٤٤٧	٢٣٨,٠٥٧,٦٣٦	–	٢٤٩,١٠١,٠٨٣
ممتلكات ومعدات	–	–	٩٧,٩٧٦	٩٧,٩٧٦
استثمارات عقارية	–	–	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
موجودات غير ملموسة	–	–	١٥,٤٤٨	١٥,٤٤٨
موجودات مالية أخرى	١,٨٧٥,٦٠٣	–	–	١,٨٧٥,٦٠٣
مجموع الموجودات	٢٥,٣٥١,٥٨٦	٢٣٨,٠٥٧,٦٣٦	١,٢٢٦,٦٩٦	٢٦٤,٦٣٥,٩١٨
المطلوبات				
مخصص نهاية الخدمة	–	٢٣٦,١٣٢	–	٢٣٦,١٣٢
مطلوبات مالية أخرى	١٠٨,٢٧١	٣٥,٢٥٣	–	١٤٣,٥٢٤
مجموع المطلوبات	١٠٨,٢٧١	٢٧١,٣٨٥	–	٣٧٩,٦٥٦
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	–	–	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	–	–	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٣٧,٤٥٥,٩١٣
احتياطي بنوك تجارية	–	–	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	٢١٢,٦١٥,٥٣٥
مجموع حقوق الملكية	–	–	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٠٨,٢٧١	٢٧١,٣٨٥	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢	٢٦٤,٦٣٥,٩١٨
فجوة الاستحقاق	٢٥,٢٤٣,٣١٥	٢٣٧,٧٨٦,٢٥١	(٢٦٣,٠٢٩,٥٦٦)	–
الفجوة التراكمية	٢٥,٢٤٣,٣١٥	٢٦٣,٠٢٩,٥٦٦	–	–

فيما يلي تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣٢,٧٥١,٥٨٦	–	–	٣٢,٧٥١,٥٨٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	–	–	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣١,٥٤١,٢٤٢	١٥٩,٠١١,٢٣٠	–	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢
ممتلكات ومعدات	–	–	٢٠٣,٢٤١	٢٠٣,٢٤١
استثمارات عقارية	–	–	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
موجودات غير ملموسة	–	–	٢٩,٥٦٩	٢٩,٥٦٩
موجودات مالية أخرى	١,٤٧٧,٨٠٠	–	–	١,٤٧٧,٨٠٠
مجموع الموجودات	٦٩,٥٥٢,٢١١	١٥٩,٠١١,٢٣٠	١,٣٤٦,٠٨٢	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣
المطلوبات				
مخصص نهاية الخدمة	–	٣٠٣,١٨٥	–	٣٠٣,١٨٥
مطلوبات مالية أخرى	١٤٦,٠٣٩	٥٥,٠٤٥	–	٢٠١,٠٨٤
مجموع المطلوبات	١٤٦,٠٣٩	٣٥٨,٢٣٠	–	٥٠٤,٢٦٩
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	–	–	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	–	–	٣٠,٩٣٢,١٩٦	٣٠,٩٣٢,١٩٦
احتياطي بنوك تجارية	–	–	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤
مجموع حقوق الملكية	–	–	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٤٦,٠٣٩	٣٥٨,٢٣٠	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣
فجوة الاستحقاق	٦٩,٤٠٦,١٧٢	١٥٨,٦٥٣,٠٠٠	(٢٢٨,٠٥٩,١٧٢)	–
الفجوة التراكمية	٦٩,٤٠٦,١٧٢	٢٢٨,٠٥٩,١٧٢	–	–

مخاطر العملات الأجنبية

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

٢٠٢٢	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الإسرائيلي	١٠	٣٢١,٥٣٥

٢٠٢١	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الإسرائيلي	١٠	١٣٧,٧٣٥

مخاطر أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغيرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
		حساسية إيراد		
العملة	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)
دولار امريكي	١٠	٥٠,٠٠٠	١٠	٤٠,٠٠٨

٢٥. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المؤسسة هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. يتألف رأسمال المؤسسة من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتي بلغت ٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢ دولار أمريكي و٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و٣١ كانون الأول ٢٠٢١، على التوالي.

٢٦. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

تمارس المؤسسة أنشطتها في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.